توجيه دفة التقنيات المالية نحو الرفاه المستدام للجميع

مقدمة:

(صوت اتصال جهاز مودم)

في البداية، أتوجه بسؤال إلى الحضور الكريم ممن هم دون الثلاثين، من منكم عرف هذا الصوت؟

لربما لم تألفوا هذا الصوت ولكن قبل ٢٠ عامًا كان هذا الصوت الذي يصدره جهاز المودم مؤذنًا بنجاح الاتصال بالإنترنت، لقد كان ذروة ما بلغته التقنية في حينه، ولطالما أثار غيرة الجيل السابق الذي لم يحظ بمثل هذه الرفاهية في أيامه. كان عالما من التواصل على وشك أن يفتح أبوابه.

وعلى مدى العقدين الماضيين، نحتت تيارات التغيير الواقع الذي كان قائمًا ورسمت ملامحه التي نراها اليوم، وحملتنا التقنيات إلى حيث لم يخطر في خيال كثيرٍ منا، ولو التفتنا قليلاً إلى الوراء لرأينا طول الدرب الذي اجتزناه وبعد الشوط الذي قطعناه. فقبل عشرين عامًا كانت أقصى سرعة للاتصال بالإنترنت هي ٥٦ كيلوبت/ث، وبمثل هذه السرعة كان تحميل صورة حجمها ١٠ ميغابايت في أقل من ٢٥ دقيقة ضربا من المحال، أما اليوم فلا يستغرق ذلك سوى ثواني أو أقل! اليوم، لا يقبل أحد اتصالًا بمثل هذا البطء على هاتفه النقال ناهيكم عن أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية.

الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في الملتقى العالمي للمعلوماتية، الذي عقد بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨ في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا – دولة الكويت.

ولكن يخطئ من يظن أن التقنيات كانت هي محرك التغيير فمتطلبات المجتمع واحتياجاته هي الدافع الأكبر وراء كل تقدم، وظمأ الجمهور للوصول إلى مصادر المعلومات ووسائل الترفيه بسرعة أكبر، كان العامل الأبرز في تغيير المشهد هذا التغيير الحاد.

لقد غيرت الثورة التقنية العالم، فوصلت أقطار الكوكب بعضها ببعض، ونسجت شبكات التواصل الاجتماعي أنماطًا جديدة من العلاقات الإنسانية، وسهلت التقنيات لنا إجراء الأبحاث والتسوق ودفع الأموال، بلمسات قليلة على شاشات هواتفنا، والآن يصعب علينا مجرد التفكير في عالم أعزل من هواتفه الذكية، أو معزول عن الانترنت، أو مجرد من شبكات التواصل الاجتماعي أو حتى من تطبيقات توصيل الطعام.

بيد أننا لم نرَ بعدُ كل ما في جعبة تقنيات الاتصال الحديثة، والأرجح أننا لن نرى ذلك أبدًا، مادامت تلكم التقنيات تتمتع بقبول هائل وتتقدم بلا أي مؤشر على التباطؤ، حتى أطلق الاقتصاديون على هذه الحِقبَة وصف "الثورة الصناعية الرابعة"، مشبهين أثر الثورة الرقمية في الاقتصاد المعاصر، بأثر اكتشاف المحرك البخاري وآلة الاحتراق الداخلي والرقائق الحاسوبية في اقتصاد العهود الماضية، وهي تتشابه معه في جانب وتتفوق عليه في جانب آخر، أما جانب التشابه فالأثر العميق التي تركته كل تلك الثورات أما جانب الاختلاف فهو السرعة الهائلة للثورة الرقمية. ولم يعد خافيًا أن العالم كما نعرفه اليوم لا يتغير فحسب بل تصوغه العوامل الإنسانية والتقنية صياغة جديدة، وأن كثيرًا من القطاعات التقليدية مثل الخدمات الصحية والنقل والضيافة وتجارة التجزئة والتصنيع تخوض اليوم غمار التطور التقني وتتغير كليًا خلال هذه العملية.

فإذا كانت تلكم القطاعات تتغير بالتقنيات الحديثة وتتأثر بها، فماذا عن القطاع المالي؟ وما أثر التقنيات المالية فيه؟ كيف سيبدو مستقبل هذه الصناعة في ضوء التطور التقني؟ وما أثر ذلك في حياتنا؟ وما دور

الجهات الرقابية في هذه الثورة التقنية؟ حول هذه المحاور أحدثكم اليوم متناولاً اتجاهات التِّقنِيّات المالية، ما تعد به من فرص وما تنطوي عليه من مخاطر، ودور البنك المركزي والأطراف المعنية الأخرى في توجيه هذه الطاقة بما يمكّن القطاع المالي ويسهل مشاركته في تحقيق هدفنا الأسمى وهو "الرفاه المستدام للجميع" بما في ذلك جيلكم، وما من سبيل لذلك دون احتضان الإبداع التقني وتبنيه مع اجتناب المخاطر على المستخدمين والاقتصاد والمجتمع بمعناه الأشمل.

تطور التقنيات المالية:

الحضور الكريم

تتطور التقنيات المالية بسرعة هائلة، ولكنها مهما بلغت من تقدم لا بد أن ترجع في أصلها إلى الإنسان، فما لم تسد احتياجاته وتلبي متطلباته فإنه لن يتقبلها وبالتالي لن يكتب لها أي نجاح، وينطبق هذا بلا شك على التقنيات المالية، التي تشمل في إطارها العام مجموعة واسعة من الابتكارات المالية الجديدة والمتقدمة، توظف اثني عشر نوعًا مختلفًا من التقنيات من ضمنها تحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، والأصول الافتراضية، وتطبيقات دفع الأموال، والتسوق عبر الإنترنت وغيرها. لقد أحدثت هذه التقنيات نقلة في إطار التفكير، ولقد تبنى العالم بالفعل بعض هذه التقنيات مثل العمليات المصرفية عبر الهواتف الذكية، ولكن كثيرًا منها ما يزال في انتظار قبول المستخدم وإقباله.

وتنطوي التقنيات المالية على مناجم من الفرص الاستثمارية، يشهد لها ارتفاع إجمالي الاستثمارات فيها من ٩ مليارات دولار أمريكي في ٢٠١٢ إلى ما يقدر بقرابة ١٢٠ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٨. أي بنحو ٥٠% سنويًا على مدى السنوات الست الماضية، ليس هذا فحسب، بل إن معدل الصفقة

الاستثمارية في مجال التقنيات المالية البالغ ٦٦ مليون دولار أمريكي هو ضعف المعدل في أيّ مجال من المجالات التقنية الأخرى.

وفي هذا السياق تضرب لنا الأصول الافتراضية (Crypto asset) مثالاً لافتاً على نمو الاستثمار في التقنيات المالية، فهنالك اليوم ما يقارب ٢١٠٠ نوع منها تنشط حول العالم، وتبلغ القيمة السوقية للخمس الكبرى منها مجتمعة ١٦٠ مليار دولار أمريكي، فيما بلغ مجموع أصول "بتكوين" وحدها في مطلع نوفمبر ١١٠ مليارات دولار أمريكي، متجاوزًا قيمة إجمالي الجنيه الإسترليني المتداول في العالم، رغم أنه عملة خامس أكبر اقتصاد في العالم!

بل إن قيمة مجموع الأصول الافتراضية في ذروتها مطلع هذا العام زادت عن ٨٣٠ مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب ثمانية أضعاف إجمالي الجنية الإسترليني المتداول في العالم، ولكن علينا أمام أرقام النمو البراقة وسرعته الهائلة ألّا نذهل عن المخاطر التي تشكلها هذه الظاهرة على النظام المالي والمصرفي.

أما إن قُدّمت التقنيات المالية على نحو صحيح فيمكنها عندئذ أن تكون فاعلة في استقطاب مزيد من العملاء بما لا يقارن بالوسائل التقليدية، وتقدم الكويت أمثلة مشجعة على ذلك، حيث تُحقق كثير من مبادرات التقنيات المالية نموًا مشهودا وتستقطب آلافًا من المستخدمين من المنطقة كلها، وتشمل هذه المبادرات تطبيقات التجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت وتوصيل طلبات الطعام وغيرها، ولدينا في الكويت أكثر من ستين شركة لتطبيقات التقنيات المالية – وفق آخر التقديرات التي أجريناها في بنك الكويت المركزي– وهذا العدد آخذ في الازدياد.

باختصار، يتبين لنا من تنامي التقنيات المالية حجمًا وقيمةً ونوعاً، ومن مدى القبول الذي تحظى به، أنها ليست صيحة قصيرة الأمد ولا نزعة عابرة سبيل، ولكنها تيار تغيير شديد القوى، ليس في وسعنا الإبطاء من سرعته، ولا الوقوف مكتوفي الأيدي إزاءه، ولا حتى الثبات حيث نحن، وأن علينا في بنك

الكويت المركزي وعلى جميع الأطراف المعنية أن ندفع هذه الصناعة الواعدة وأن نوجّه هذا التيار العارم جهة هدفنا الأسمى " الرفاه المستدام للجميع".

الفرص والمخاطر:

الحضور الكريم

لقد عودتنا التقنيات الحديثة أنها مشحونة بالفرص مشوبة بالمخاطر، وليست التقنيات المالية استثناءً من هذا الأصل ولا شذوذًا عن هذه القاعدة. إن مكمن الفرص التي تعرضها التقنيات المالية هو القبول الهائل الذي تحظى به، إذ يرغب العملاء بالحصول على خدمة سلسة ومن هنا تتأتى للتقنيات المالية جاذبيتها حيث تقوم على ركائز أربعة:

١- سهولة الوصول إليها (Access)

٢- كفاءتها العالية (Efficiency)

٣- انخفاض كلفتها (Cost)

٤- وجودة التجربة التي تمنحها للمستخدم (Customer Experience)

فبفضل **سهولة الوصول** إليها وفرت التقنيات المالية فرصة مواتية لتعزيز الشمول المالي، حيث ١,٧ مليار إنسان يشكلون تقريبًا ربع سكان الأرض، محرومون من الخدمات المالية الأساسية، ويمكن للتقنيات المالية أن تجسر هوة كبيرة بينهم وبين المؤسسات المالية، وأن تقدم الدعم للحكومات في مسعاها لتوسيع دائرة الشمول المالي، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها.

وتقدم لنا كينيا – في هذا المجال – مثالا جيدًا على إسهام التقنيات المالية في جسر تلكم الهوة، ففي ذلك البلد حيث الحصول على هاتف ذكي أسهل من فتح حساب مصرفي، نجح تطبيق إم-بيسا (M-

PESA) في إيصال الخدمات المالية للملايين من العملاء غير المشمولين بخدمات البنوك، من خلال نظام للتحويلات المالية عبر الهواتف الذكية، وقد حقق هذا النظام نجاحًا كبيرًا فبلغ عدد مستخدميه اليوم أكثر من ٢٥ مليون مستخدم في عشر دول.

وعندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الخدمات المالية، فإن التقنيات المالية نقلة حقيقية في نمط التفكير. فلنلق نظرة على أكبر بنك في العالم (البنك الصناعي والتجاري الصيني ICBC) لدى هذا البنك ما يناهز ٥٠٠ مليون عميل، وقد يبدو هذا الرقم مثيرًا للإعجاب ولكنه يتضاءل أمام عدد عملاء أكبر شركات التقنيات المالية في العالم آنت فاينانشال (Ant Financial) الذي يتخطى ٨٧٠ مليون عميل، وفي هذا مثال واضح على دور التقنيات المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد، ووفق آخر التقديرات تبلغ قيمة آنت فاينانشال (Ant Financial)١٥٠ مليار دولار أمريكي، ما يضعها في مصاف مؤسسات مالية عريقة تعمل في هذا القطاع منذ ١٥٠ عاما، مثل بنك اتش اس بي سي HSBC و سيتي بنك Citibank ، بل إن قيمة هذه الشركة بلغت في ١٤عامًا فقط أكثر من ضعف ما بلغته قيمة بنك غولدمان ساكس (Goldman Sachs) بعد قرن ونصف من تأسيسه! فكيف سيكون مشهد هذه الصناعة بعد أربعة عشر عامًا من اليوم؟

وبفضل كفاءة التقنيات المالية أصبحت العمليات التي كانت تستغرق أياماً، تنجز اليوم بسرعة إرسال بريد إلكتروني.

وتبعًا لذلك انخفضت الكلفة التي يتحملها العميل لقاء تحويل الأموال واستثمارها إلى جزء ضئيل مما كان يتكبده في السابق، كما أصبح العميل اليوم بفضل كفاءة التقنيات المالية قادرًا على الاستثمار مهما كان المبلغ قليلا، فعلى سبيل المثال ينخفض الحد الأدنى للاستثمار حتى غدا من الممكن الاستثمار في مؤسسات مثل الصندوق المالي الصيني يوباو (Yuebao) إلى ١٦ سنتًا فقط، وبفضل ما توظفه من

تقنيات وما تفتحه من أبواب الاستثمار تمكنت يوباو (Yuebao) من تكوين أكبر صندوق نقدي على مستوى العالم، ويدير اليوم أصولاً تتجاوز ٢٧٠ مليار دولار أمريكي، وفي هذا مثال واضح على ما تقدمه التقنيات المالية من خدمات للجميع.

علاوة على ذلك، توفر التقنيات المالية للعميل خدمات متطورة ترقى لتوقعاته، في الحصول على خدمة فورية، لا تتوقف على مواعيد عمل المؤسسات، وباتت مسائل مثل ساعات عمل الفروع المصرفية والوثائق الورقية والحضور شخصيًا لإنجاز معاملة ما، لا تلبي رغبات الجيل الحالي، بعدما وفرته التقنيات المالية عبر تطبيقات سهلة الاستخدام وخدمات مصرفية فورية أنى احتاج المستخدم ومتى أراد.

إلا أن الفرص ليست سوى وجه من العملة أما الوجه الآخر فهو حزمة من تحديات يتعين علينا مواجهتها ومخاطر يتحتم علينا اجتنابها.

إن أحد أكبر التحديات المتعلقة بالتقنيات المالية هو التعرف على هذه التقنيات وتطبيقها في صورة خدمات وإدماجها في النظم التقليدية القائمة فضلاً عن ضرورة تبني ثقافة جديدة في إدارة الأعمال ما يعني مهارات جديدة على كل الصعد، وبالتالي استثمارًا في العنصر البشري تأهيلا وتدريبًا ورفعاً لمستوى مهاراته.

وفيما نعمل على مواجهة التحديات، ماتزال هنالك مخاطر ينبغي تجنبها أو على الأقل خفض احتمالاتها، أولها وأخطرها تلك التهديدات التي تطال بالاختراق والسرقة بيانات المستخدمين وأموالهم، ومالم توضع وسائل الحماية اللازمة لتحصينها وحراستها فإنها عرضة لما لا حصر له من عمليات القرصنة في هذا الفضاء المفتوح.

وفي ضوء امتداد أنشطة شركات التقنيات المالية على رقعة واسعة من العالم وارتباطها مع أطراف مختلفة وشركاء متباينين، قد تنشأ ثغرات يستغلها أفراد أو منظمات لعمليات غير قانونية من إساءة لاستخدام

النظم، وغسل للأموال وغيرها من الأنشطة غير القانونية، ولا بد إذن من التحوط لمواجهة مثل هذه العمليات والأنشطة.

ومع الترابط المتزايد للنظام المالي فإن علينا أيضا أن نضمن متانة البنى التحتية التقنية وأمنها، وإلا فإننا نعرض أنفسنا لمخاطر تشغيلية واختلالات تقنية يصعب التنبؤ بها.

وأخيرًا يمكن لشركات التقنيات المالية التي تنمو نموا هائلا في سرعته وحجمه أن تشكل مخاطر نظامية على النظام المالي برمته، فماذا لو تعرضت إحدى هذه الشركات التي لديها ملايين العملاء للاختراق أو الإفلاس؟ كيف سيكون أثر ذلك على النظام المالي وعلى الاقتصاد ككل؟

ورغم أن هذه الحالات نادرة الوقوع إلا أنها إن حدثت يكون وقعها مدويا وتبعاتها مدمرة، من الأمثلة على ذلك عملية القرصنة التي تعرضت لها شركة إيكويفاكس (Equifax) للتصنيف الائتماني للأفراد، وسرق من جرائها بيانات شخصية ومالية لمائة وخمسين مليون عميلا، كما تم اختراق عدد كبير من مبادلات الأصول الافتراضية، كان أكبرها ما تعرضت له شركة كوين تشيك (Coincheck) حيث خسرت أكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من أصولها الافتراضية.

للتقنيات المالية القدرة على توليد فرص هائلة، ولكن علينا أيضًا أخذ حذرنا، فقوتها الهائلة مدمرة إن انفلتت من زمامها، ويتعين علينا جميعًا تجنب مخاطرها أو السيطرة عليها، وأن نحفز في ذات الوقت على مزيد من الإبداع والشمولية والمشاركة والوعي والحماية والتمكين، بما يساعدنا على قيادة هذه الدفة نحو "الرفاه المستدام للجميع".

دور البنك المركزي:

الحضور الكريم

في ضوء الفرص والتحديات التي استعرضناها سويًا لا يخفى على أحد دقة التوازن الذي يتعين على الجهات الرقابية تحقيقه بين إطلاق العنان للابتكار والابداع وبين ضمان استقرار النظام المالي، لصالح الاقتصاد والمجتمع.

ولما كان الاستقرار المالي والاستقرار النقدي من أولى أولويات بنك الكويت المركزي وأهم مهامه، كان علينا أن نستمر في حماية ودائع الأفراد والمؤسسات وأن نحافظ على استقرار عملتنا الوطنية، وأن نضمن القدر اللازم من استقرار أسعار السلع، وصولًا إلى استقرار كل جوانب النظام المالي وتهيئة مناخ ملائم لتحقيق نمو الاقتصاد الكلي.

وعلينا كذلك أن نتأكد أن العملاء على وعي بالمخاطر عند إقدامهم على الدخول في معاملات عبر التقنيات المالية، وحتى يثق العملاء في هذه الحلول التقنية الجديدة ينبغي التحقق من أن مؤسسات التقنيات المالية تقوم على نظم موثوقة ووسائل أمن وحماية وافية لحماية أموال العملاء وبياناتهم.

وأن نمنع استغلال منصات التقنيات المالية كثغرة تتسرب منها الأموال الناجمة عن العمليات غير القانونية والإجرامية فتلوث نظامنا المالي، وعلينا أيضا أن نضمن أنه ما من شركة من شركات التقنيات المالية تهدد استقرارنا المالي والاقتصادي لا من الناحية التقنية ولا من الناحية النظامية.

وبالنظر إلى المخاطر المحتملة، يبدو جليا أهمية الدور المحوري الذي تنهض به الجهات الرقابية في تطوير البيئة الملائمة لتبني التقنيات المالية، إننا لندرك أن النظم الرقابية الحديثة الفعالة شرط لا مناص منه ولا غنى عنه لبيئة خصبة تزدهر فيها التقنيات المالية. وهنا تجدر الإشارة إلى المقاربة المبادِرَة والحيوية التي يتبناها بنك الكويت المركزي القائمة على رؤية واضحة، واستراتيجية فعالة لتبني التقنيات وتوجيهها لما فيه

صالح المجتمع، إذ يتبنى بنك الكويت المركزي أحدث الابتكارات في مجاله، ونتبادل الخبرات مع الجهات الرقابية الأخرى، لنطور منظومة العمل الأنسب لمجتمعنا، قبل إصدار تعليمات رقابية جديدة، إذ نشرك في النقاش المؤسسات المصرفية وشركات التقنيات المالية آخذين من آرائهم وأفكارهم ما يطور التعليمات والنظم الرقابية ويغنيها ويصب في صالح جميع الأطراف المعنية بتحقيق النمو المستدام.

ولقد خطا بنك الكويت المركزي خطى واسعة في دعم ابتكارات التقنيات المالية محلياً، كان أحدثها ما أصدره من تعليمات حول تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، بما يضمن استمرار أمن النظام المالي وسلامته، ويغطي متطلبات كل الأطراف المعنية بما فيها العملاء وتجار التجزئة ووسائل الدفع والمؤسسات المالية، وحددت أدوارًا واضحة لكل من هذه الأطراف، وذلك تحت مجهر نظام رقابي يضمن سلامة الخدمات المقدمة وخلوها من المخاطر.

كما شرعنا في قائمة طويلة من المبادرات لتطوير البنى التحتية للنظام المالي في الكويت، وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، ليتمكن رواد الأعمال والمشاريع الناشئة من التعامل بنظام متطور للمدفوعات يتمتع بالفاعلية والمرونة والأمان.

ومن تلك المبادرات أيضا، نظام الكويت الوطني للمدفوعات، وهو مشروع استراتيجي ضخم جارٍ تطويره بالتعاون مع البنوك المحلية وبوابات الدفع، وسوف تطرح مرحلته الأولى للعمل في ٢٠١٩ على أن تستكمل بقية المبادرات بعد ذلك بعام. ويضم النظام مجموعة من المبادرات تشمل نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية، ونظام حماية الأجور، ونظام العملة الرقمية، ونظام المقاصة الآلية وغيرها، وسيسهم كل منها بدوره في تعزيز استقرار النظام المالي ورفع كفاءته، وإعداد البنى التحتية لتلبية احتياجات المستقبل.

وإذا ما أخذنا على سبيل المثال نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية للجهات الحكومية وجدناه يرفع كليًا كفاءة تنفيذ المدفوعات الحكومية الإلكترونية، ويستبدل بالمعاملات الورقية معاملات مؤتمتة تنفذ آنيًا بأعلى درجات الدقة، وقد انتهينا من تطوير هذا النظام بنجاح، ويجري طرحه على المؤسسات الحكومية كافة.

كما يعمل بنك الكويت المركزي على خطة لتطوير البنية التحتية للعملة الرقمية، وفي حال اتخاذ قرار بهذا الشأن فسوف نكون مستعدين بكل الأدوات اللازمة والمحافظ الرقمية التي تشمل الدينار الكويتي الإلكتروني بما يسهل التداول مقابل أصول رقمية مرمزة.

ولتشجيع المشاريع الناشئة حديثًا أعلن بنك الكويت المركزي مؤخراً إطلاق البيئة الرقابية التجريبية "Regulatory Sandox" وهي بيئة اختبار آمنة تتيح تجربة المنتجات والخدمات المالية المبتكرة دون تعريض النظام برمته للخطر، وتسمح للأفراد والشركات باختبار ابتكاراتهم في بيئة توفر الأمن وتحمي سلامة القطاع المصرفي، دون أن تقيد الإبداع، كما ستستفيد مبادرات التقنيات المالية من سرعة إجراءات إصدار التصاريح، وتدني متطلبات رأس المال، فضلًا عن استشارات مجانية لرواد تقنيات المعلومات حول الأمن المعلوماتي في أنظمتهم ومدى كفاءته، ومدى ملاءمة نماذج أعمالهم وتوافقها مع تعليمات بنك الكويت المركزي ومتطلباته الرقابية. إن البيئة الرقابية التجريبية هي إطار عمل يمكّن مبتكري التقنيات المالية من الدخول في شراكة مع بنك الكويت المركزي، حيث نرحب بكل الأفكار والمقترحات في هذا الشأن.

كما يحرص بنك الكويت المركزي على تبني ممارسات رقابية تتسم بطابع التناسب والتدرج، التناسب مع طبيعة المؤسسات والتدرج مع حجمها وتعقيدها، وتراعي الفروق بين المؤسسات المالية الراسخة مثل البنوك وبين شركات التقنيات المالية الناشئة حديثًا، لتتوافق الرقابة والإشراف تمامًا مع المخاطر التي

تكتنف كل نموذج عمل على حدة، فيما توفر إجراءات تسجيل سريعة للأعمال الناشئة الأقل حجمًا وتعقيدًا ومخاطر.

ولما كان العنصر البشري محور كل ما نقوم به فإننا نعمل دائمًا على تطوير كوادر بنك الكويت المركزي ورفع مهاراتها، ورفده بالطاقات الموهوبة المتميزة، فضلاً عن تدريب موظفينا والاستفادة من الخبراء والمستشارين من خارج المؤسسة، بالإضافة إلى التشارك مع البنوك وغيرها من الشركاء، لضمان القدرة على دعم هذه الصناعة وتنظيمها في المستقبل.

إن دور بنك الكويت المركزي في المساهمة في تطور الاقتصاد والمجتمع في دولة الكويت يمتد كذلك ليشمل إعداد المقبلين على العمل في القطاع المصرفي لتولي مهام وظائفهم المستقبلية، والاستفادة من مهارات المحترفين العاملين في هذا القطاع، في ضوء الابتكار التقني، إذ ينظم بنك الكويت المركزي عددًا من البرامج التدريبية الناجحة، بدعم من البنوك المحلية وإدارة معهد الدراسات المصرفية، تقدم نطاقًا واسعًا من البرامج، بداية من تأهيل حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي، وبرنامج قادة الأمن السيبراني، وصولا إلى ابتعاث طلبة الماجستير إلى أفضل الجامعات العالمية في المجالات المتصلة بالقطاع الاقتصادي والمالي، إضافة إلى جائزتي الباحث الاقتصادي والطالب الاقتصادي لتشجيع البحث العلمي في مجالات العمل المصرفي والاقتصادي.

إننا باختصار، نؤمن بأن الجهات الرقابية إن عملت يدًا بيد مع كل الأطراف المعنية فيمكننا جميعًا توجيه الابتكار المالي وجهةً مسؤولة نحو هدفنا الأسمى " الرفاه المستدام للجميع".

خاتمة:

من ذلك الصوت الأجش الذي سمعناه في البداية، إلى حياتنا المختلفة كليًا اليوم، كان الدافع وراء كل المتغيرات هو احتياجات المجتمع ومتطلباته، ومع ظهور التقنيات المالية، تطورت ثوريًا أنماط الإنفاق والادخار والإقراض والاستثمار، وبتنا على يقين من أننا لا نملك إبطاء التطور التقني، ولا نرغب في ذلك، بل نرحب بالتغيير، ساعين لتوجيه الإبداع التكنولوجي صوب هدفنا الأسمى وهو "الرفاه المستدام للجميع".

على أنه ليس في وسع مؤسسة بمفردها أن تقوم بذلك، مالم تجتمع كل الأطراف المعنية على هذا الهدف وما لم يقم كل بما يتعين عليه لتوجيه تيار التقنيات المالية في الاتجاه الصحيح، وعلينا نحن في **بنك الكويت المركزي وكل الجهات الرقابية** الأخرى أن نتأكد من أننا نقوم بدور مبادر وحيوي في إيجاد بيئة رقابية تحفز الإبداع والنمو، وفي ذات الوقت تنفي المخاطر وتبعدها فإن لم يتسن ذلك فلا أقل من تخفيف احتماليتها أو خفض خطورتها. وعلينا ونحن نسعى لذلك كله أن نتحلى بالمرونة والحصافة واليقظة معًا.

وعلى **المؤسسات التعليمية** تضمين مواد التقنيات الرقمية في مناهجها الدراسية، وعقد شراكات مع المؤسسات العالمية وتأسيس مختبرات الابتكار (Innovation labs) لتطوير أبحاث التقنيات المالية وحلولها. وإننا في بنك الكويت المركزي ندرس بجدية تأسيس مثل هذا المختبر بالتعاون مع تومسون رويترز وعدد من الجامعات العالمية التي تتمتع بالخبرة ذات الصلة وندعو الجامعات وكل المهتمين للمشاركة.

ويجب على **المبتكرين** أن يقدموا حلولًا خارج الأطر المألوفة، تخدم احتياجات المجتمع بطريقة مسؤولة ومستدامة.

كما يتعين على **البنوك** أن تسارع إلى تبني الحلول التي توفرها التقنيات المالية للاستفادة من الكم الهائل من البيانات التي لديها، للإبداع في تقديم خدمات أفضل لعملائها والحفاظ على الثقة التي اكتسبتها والبناء عليها.

فإذا ما تناغمت جهود هذه الأطراف، تحقق لنا مرادنا في توجيه التقنيات المالية نحو استدامة رفاه المجتمع.

الحضور الكريم

قبل أن أترككم، أرغب بتوجيه رسالة إلى الطلبة الموجودين بيننا اليوم، لو عدنا في الزمن عشرين عامًا وتأمّلنا الوقت الذي كنا نحتاجه للوصول إلى معلومة ما، إذن لكانت الصورة التي بدأت بتحميلها في بداية حديثي ما تزال قيد التحميل حتى الآن، فهلا أدركنا قيمة حصولنا اليوم على المعلومات بلمسة من أناملنا وما يحققه ذلك من فوائد جمّة لنا جميعا؟

ومع أن الحصول على خدمة سريعة هو مطلب مشروع للجميع، علينا ألا نغفل فضيلة الصبر، وألا ننسى أن بعض شؤون الحياة لابد أن ينضجه الزمن، وأنتم أنفسكم تقدمون لنا مثالاً على ذلك، من خلال مثابرتكم ودأبكم طيلة أربع سنين للحصول على الدرجة العلمية وللتزود بالعلم والمهارات اللازمة للنجاح في الحياة العملية، إن هذا الاستثمار في مستقبلكم هو أثمن ما لديكم، فآمل أن تقدروا قيمة التجارب التي تجتمع مع الوقت وأهمية الخبرات التي تنضج بمرور الزمن، فالطرق المختصرة قد لا تفضي إلى ما نصبو إليه، وبدون العمل الجاد والالتزام والمثابرة فلا سبيل لتحقيق الطموحات التي تجعل منكم أفرادًا بارّين بمجتمعاتهم.

مرة أخرى أدعوكم جميعا لأن تضعوا أيديكم في أيدينا، وإن أخذتكم طرق المستقبل إلى عالم التقنيات المالية فسوف تجدون في بنك الكويت المركزي شريكًا يقدم كل الدعم لابتكاراتكم ويساعدكم في التحقق من حصانتها ضد المخاطر وأنها تخدم حقاً مجتمعنا واحتياجاتنا بمسؤولية والتزام.

مع الأسف، ليس لدينا الوقت الكافي لتحميل الصورة وعَلَيّ الآن أن أقطع الاتصال، وأن أحمد الله على أن تجاوزنا بكثير سرعة ٥٦ كيلوبت في الثانية.

(صوت انهاء اتصال جهاز مودم)

شكرا لحسن استماعكم.